

Distr.: Limited
7 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة
لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً - تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة

1- قدم ممثل للأمانة معلومات محدثة عن تنفيذ الولايات المنبثقة عن قرارات المؤتمر السابقة واجتماعات الخبراء السابقة. وأشار إلى مذكرة من الأمانة بعنوان "التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/EG.1/2021/2)، وتناول أربع مسائل.

2- وقام الممثل بعرض الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد، الذي تضمن جزءاً خاصاً عن التعاون الدولي. وفي الإعلان السياسي، التزمت الدول الأعضاء بالاستفادة الكاملة من الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية لتعزيز التعاون الدولي، وتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة والمساعدة التقنية إلى بعضها البعض، والتصدي للتحديات والحوجز التي تعوق التعاون في هذا المجال وأوجه القصور في النظم التنظيمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات، وتحسين استخدام مختلف الشبكات لتيسير التعاون الدولي من أجل منع الفساد ومكافحته.

3- وقدم ممثل الأمانة أيضاً معلومات عن إنشاء شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة سلطات مكافحة الفساد)، التي أنشئت رسمياً في حزيران/يونيه 2021 تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وتهدف الشبكة إلى توفير أداة تتسم بالسرعة والمرونة والكفاءة لتيسير التعاون عبر الوطني في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز تبادل الاتصالات وتعلم الأقران بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والعمل في الوقت نفسه كعنصر مكمل لمنابر التعاون الدولي القائمة والتنسيق معها. وعضوية الشبكة مفتوحة أمام السلطات المتخصصة الوارد ذكرها في المادة 36 من



الاتفاقية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في الاتفاقية. وفي وقت انعقاد الاجتماع، كانت الأمانة قد تلقت 27 طلبا للعضوية من 18 دولة. وعلاوة على ذلك، أصدر المكتب الرسالة الإخبارية الفصلية الأولى لإطلاع الأعضاء على أعمال شبكة سلطات مكافحة الفساد وعلى أنشطة التعاون عبر الحدود من أجل القضاء على الفساد، وأطلق موقعا شبكيا مخصصا للشبكة. ويخطط المكتب لتنظيم الاجتماع الأول للشبكة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ويواصل وضع البنى التحتية وإعداد الموارد اللازمة لها.

4- وقدم ممثل الأمانة أيضا معلومات محدثة عن الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة والبوابة الإلكترونية للأدوات والموارد المعرفية اللازمة لمكافحة الفساد (بوابة "تراك"). وأشار إلى أنه حتى آب/أغسطس 2021، كان الدليل يتضمن معلومات عما يلي: السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة في 133 دولة طرفا؛ والسلطات المعنية بالمنع في 120 دولة طرفا؛ وجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في 86 دولة طرفا؛ والسلطات المركزية المسؤولة عن تسليم المطلوبين في 32 دولة طرفا؛ وجهات الوصل المعنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية في 35 دولة طرفا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب بصدد إنهاء نقل بوابة "تراك" إلى منصة جديدة استعدادا لإعادة إطلاقها، وتحديث المعلومات الواردة في المكتبة القانونية.

5- وأشار أيضا إلى التقدم المحرز في تقديم المساعدة التقنية والأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعاون الدولي. وشدد على أن المكتب واصل، بما في ذلك من خلال المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، تقديم خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف، والعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم المساعدة التقنية.

6- وفي مسعى لتعزيز تبادل المعلومات وأوجه التآزر بين اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قدم ممثل للأمانة لمحة عامة عن أبرز نتائج مداولات الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في اجتماعه الثاني عشر، الذي عُقد في فيينا يومي 25 و26 آذار/مارس 2021. وفي ذلك الاجتماع، واصل الفريق العامل النظر في موضوعي استخدام هيئات التحقيق المشتركة ودورها في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتعاون الدولي الذي ينطوي على أساليب تحر خاصة، واعتمد توصيات ذات صلة بشأن الموضوعين للحصول على مزيد من التأييد من جانب مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2022. واستنادا إلى المناقشات السابقة التي أجراها الفريق العامل في اجتماعه الحادي عشر، الذي عُقد في تموز/يوليه 2020، ركز الفريق العامل اهتمامه مرة أخرى على تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على فعالية التعاون الدولي في المسائل الجنائية، واعتمد توصيات ذات صلة لكي يقرها المؤتمر.

7- وقدم ممثل الأمانة أيضا معلومات عن مواعيد عقد اجتماعات الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي والفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية في عام 2022 على نحو متعاقب، مع عقد مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن تطبيق اتفاقية الجريمة المنظمة من أجل منع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تضر بالبيئة، وفقا للقرار 6/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقدمت معلومات إضافية عن خطط لمواصلة تعزيز أوجه التآزر بين اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية مكافحة الفساد والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة من خلال عقد اجتماعي الهيتتين على نحو مشترك أو متعاقب في عام 2023. وقدم ممثل الأمانة أيضا إلى المشاركين معلومات عن منشور يصدره قريبا المكتب بعنوان "خلاصة القضايا الخاصة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية التي استخدمت فيها اتفاقية الجريمة المنظمة كأساس قانوني"، في الربع الأخير من عام 2021.

- 8- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبرز عدة متكلمين أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك لأغراض استرداد الموجودات. وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات التي تواجه التماس المساعدة من دول أخرى، ودعوا إلى اتخاذ تدابير معززة لتيسير التعاون الدولي، لا سيما بمقتضى الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد. ومن التحديات التي أبرزها المتكلمون عدم وجود إجراءات مبسطة للمساعدة القانونية المتبادلة، ومتطلبات الإثبات المرهقة، وعدم القدرة على توفير تدابير معينة مثل إعادة الموجودات. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تعزيز الشفافية فيما يتعلق بإعادة الموجودات، وتعزيز دور السلطات المركزية، والاتصال والتنسيق المبكر والمباشر.
- 9- وبالإضافة إلى ذلك، أشار أحد المتكلمين إلى أن بلده أبرم عددا من الاتفاقات الثنائية لتيسير تبادل المساعدة القانونية، تضمنت استخدام أساليب التحري الخاصة وأفرقة التحقيق المشتركة والتداول الفيديوي. وعرض متكلم آخر التدابير التي اتخذها بلده لتعزيز تبادل المعلومات وفقا للمادة 48 من اتفاقية مكافحة الفساد.
- 10- وأبلغ عدة متكلمين أيضا عن الخطوات التي اتخذتها بلدانهم لتدعيم التنسيق القائم على الصعيدين الداخلي والدولي، وأشاروا إلى فائدة منصات الاتصال في تسريع الإجراءات وضمان نجاح التعاون المتعدد الاتجاهات اللازم لتعويض ضحايا الفساد. وقدم بعض المتكلمين أمثلة على النظم الإلكترونية التي أنشئت في ولاياتهم القضائية لأغراض تيسير معالجة الطلبات، وجمع البيانات عن هذه الطلبات.
- 11- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية الإرسال التلقائي للمعلومات وإرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إلكترونيا. وأبرز بعض المتكلمين أهمية استخدام الموارد الموجودة على الإنترنت، مثل بوابة "تراك" والمكتبة القانونية، لتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وتبادلها، ودعوا الدول الأطراف إلى أن تبلغ الأمانة بالتغييرات التي يجري إدخالها على تشريعاتهم بهدف مواصلة تحديث المكتبة القانونية. واعتبرت هذه الأدوات بالغة الأهمية لتيسير التعاون الدولي في ضوء الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي.
- 12- وشدد بعض المتكلمين على أهمية شبكات إنفاذ القانون، مثل شبكة سلطات مكافحة الفساد المنشأة حديثا والإنتربول والمبادرات الإقليمية المشابهة، في توفير منصة لتيسير الاتصال المباشر وبناء الثقة بين الممارسين في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد ودعم الممارسين في حالات الجرائم الخطيرة والعبارة للحدود الوطنية، ودعوا الدول إلى استخدام هذه الشبكات لتعزيز جهودها في مجال التعاون الدولي.